الرياض استضافت رؤساء أركان وممثلي 43 دولة حضورياً وعبر الاتصال المرئي في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البحري وحماية الممرات البحرية الدولية والتصدي للتهديدات

إنشاء «التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات» في السعودية

14 دولة بينها الكويت تُصدر بياناً مشتركاً أكدت فيه دعمها للتحالف وترحّب بما تحقق من توافق بشأن ترتيباته التأسيسية

رؤساء هيئات الأركان وممثلو الدول ومندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة العربية السعودية المشاركون في اجتماع الرياض (واس)

عواصم ـ وكالات: استضافت وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية أمس اجتماع رؤساء هيئات الأركان، وممثلي الدول الشقيقة والصديقة، ومندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة، لمناقشة مبادرة المملكة لإنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البحري، وحماية الممرات البحرية الدولية، والتصدي للتهديدات التي تستهدف الملاحة البحرية والتجارة العالمية.

وقد أصدرت الدول المؤسسة للتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات بياناً مشتركاً أكدت فيه التزامها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي، والمعاهدات الدولية، والقواعد والأعراف المعترف بها دولياً.

وأقرت الدول المؤسسة «إعلان إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، بوصفه إطاراً للتعاون الدفاعي البحري، يهدف إلى تعزيز الأمن البحري، وحماية حرية الملاحة، وتأمين خطوط التجارة الدولية وطرق إمدادات الطاقة، وحماية المصالح البحرية المشتركة في مضيق باب المندب، والبحر الأحمر، وخليج عدن، وذلك وفقاً لأحكام القانون الدولي، واتفاقيات الأمم المتحدة والأعراف الدولية»، مؤكدة أن التحالف ذو طبيعة دفاعية خالصة، ولا يستهدف أي دولة أو تحالف أو منظمة دولية، ويمارس جميع أنشطته في إطار الالتزام الكامل بالقانون الدولي، واحترام سيادة الدول، وحماية حرية الملاحة.

وقالت الوزارة، في بيان رسمي، ان الاجتماع شهد «مشاركة واسعة لرؤساء الأركان وممثليهم من 43 دولة، إلى جانب مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة، وذلك من أصل 51 دولة ومنظمة تمت دعوتها، حيث كانت المشاركة حضورياً أو عبر الاتصال المرئي، بما يعكس الاهتمام الدولي المتزايد بتعزيز التعاون الدفاعي البحري، ويؤكد أهمية توحيد الجهود لمواجهة التهديدات المشتركة التي تستهدف أمن الممرات البحرية الدولية ضمن نطاق المسؤولية المحدد لهذا التحالف الدفاعي». وبحسب البيان، ناقش المشاركون التهديدات المتزايدة التي تستهدف الأمن البحري، بما في ذلك الهجمات على السفن التجارية وناقلات الطاقة والبنية التحتية البحرية، وما تشكله من مخاطر على سلامة الملاحة البحرية، واستقرار سلاسل الإمداد العالمية، والاقتصاد الدولي، مؤكدين أهمية تعزيز التعاون الدفاعي متعدد الأطراف لمواجهة هذه التهديدات، وردعها، والحفاظ على أمن الممرات البحرية الدولية.

كما ناقش المشاركون مشروع ميثاق التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، ووثائقه المرجعية، وهيكله التنظيمي، وترتيبات القيادة والسيطرة، وآليات عمله، وخطوات العمل المستقبلية، بما يضمن بناء إطار مؤسسي فاعل يعزز التعاون الدفاعي البحري بين الدول المشاركة ومواجهة التهديدات البحرية المشتركة في مضيق باب المندب، البحر الأحمر، وخليج عدن. وجرى خلال الاجتماع مناقشة الترتيبات التأسيسية لمشروع التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، وفي مقدمتها أن تكون المملكة العربية السعودية الدولة المؤسسة والقائدة للتحالف، وأن تستضيف مقره الرئيس، بما يعكس الثقة الدولية بالدور القيادي للمملكة في تعزيز الأمن البحري الجماعي. واتفق المشاركون على مواصلة عمل المخططين العسكريين من الدول الراغبة في الانضمام إلى التحالف خلال المرحلة المقبلة لاستكمال الإجراءات التأسيسية، بما يشمل استكمال الصيغة النهائية لميثاق التحالف ووثائقه المرجعية، واستكمال الهيكل التنظيمي، وترتيبات القيادة والسيطرة، وآليات التشغيل، وتشكيل الأطر والفرق الفنية اللازمة، بالتوازي مع استكمال الإجراءات الوطنية للدول الراغبة في الانضمام، تمهيداً للتوقيع على الميثاق، وإطلاق التحالف، ومباشرة مهامه.

وأكدت المملكة أن التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات يمثل مبادرة دفاعية دولية مفتوحة تتسع لجميع الدول التي تتشارك أهدافه ومبادئه، وترحب بانضمامها ومشاركتها في جهوده، وفقاً لإجراءاتها الوطنية، وبما يعزز الأمن البحري الجماعي، ويصون حرية الملاحة والتجارة العالمية، ويجسد مبدأ تقاسم المسؤولية الدولية في مواجهة التهديدات المشتركة، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن أمن الممرات البحرية الدولية مسؤولية جماعية تتطلب شراكة دولية فاعلة ومستدامة.

وفي إطار مخرجات هذا الاجتماع، أصدرت 14 دولة من الدول المشاركة بيانا مشتركا أكدت فيه دعمها لمشروع التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، ورحبت بما تحقق من توافق بشأن ترتيباته التأسيسية، وهي: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية تركيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهورية السودان، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال الفيدرالية، كما أكدت دول أخرى مشاركة في الاجتماع دعمها للمبادرة، وهي في طور استكمال إجراءاتها وموافقاتها الوطنية الداخلية اللازمة للانضمام إلى البيان المشترك، وسيظل باب الانضمام إلى هذا البيان مفتوحا أمامها وأمام الدول الأخرى الراغبة، بعد استكمال إجراءاتها الوطنية. واختتم الاجتماع بالتأكيد على العزم المشترك للمضي قدما في استكمال الإجراءات التأسيسية لإنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، بما يعزز القدرة الجماعية على مواجهة وردع التهديدات التي تستهدف الأمن البحري، ويحمي الممرات البحرية الدولية، ويحمي حرية الملاحة والتجارة العالمية، ويعزز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

تعزيز الأمن البحري في مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن

البيان المشترك للدول مؤسسة التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات: المملكة دولة مؤسسة وقائدة للتحالف وهي المقر الرئيسي الدائم له

- **المشاركة في أنشطة وعمليات التحالف تظل قراراً سيادياً لكل دولة ووفقاً لأنظمتها وإجراءاتها الوطنية**
- **يمارس جميع أنشطته في إطار الالتزام الكامل بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول وحماية حرية الملاحة**

الرياض ـ واس: أصدرت الدول المؤسسة للتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات بيانا مشتركا فيما يلي نصه:

إن حكومات الدول المؤسسة للتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، المجتمعة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 30 يوليو 2026م، إذ تؤكد من جديد التزامها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي، والمعاهدات الدولية، والقواعد والأعراف المعترف بها دوليا.

وتدرك التحديات المتزايدة التي تواجه الأمن البحري العالمي، وما تفرضه من ضرورة تعزيز التعاون الدفاعي البحري الجماعي لحماية حرية الملاحة وخطوط التجارة الدولية، وتأمين طرق إمدادات الطاقة العالمية في مضيق باب المندب، والبحر الأحمر، وخليج عدن.

وإذ تؤكد قناعتها بأن الأمن البحري مسؤولية مشتركة، وأن التعاون والتنسيق بين الدول يمثلان الركيزة الأساسية لمواجهة التهديدات البحرية المشتركة والعابرة للحدود، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والازدهار على المستوى العالمي.

حيث اتفقت الدول المؤسسة وأقرت ما يلي:

ـ إعلان إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، بوصفه إطاراً للتعاون الدفاعي البحري، يهدف إلى تعزيز الأمن البحري، وحماية حرية الملاحة، وتأمين خطوط التجارة الدولية وطرق إمدادات الطاقة، وحماية المصالح البحرية المشتركة في مضيق باب المندب، والبحر الأحمر، وخليج عدن، وذلك وفقا لأحكام القانون الدولي، واتفاقيات الأمم المتحدة والأعراف الدولية.

ـ تواصل الدول المشاركة في هذا البيان استكمال إجراءاتها الداخلية اللازمة للانضمام الرسمي إلى ميثاق التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، وذلك وفقا للإجراءات الدستورية والقانونية المعتمدة لكل دولة.

تعزيز التعاون في مجالات الأمن البحري، وتبادل المعلومات، والاستخبارات، والتخطيط العملياتي، والتمارين المشتركة، والدروس المستفادة، والتدريب، وبناء القدرات، وتنفيذ العمليات البحرية المشتركة وفقا لأحكام الميثاق.

ـ التأكيد على أن المشاركة في أنشطة وعمليات التحالف تظل قرارا سياديا لكل دولة، ووفقا لأنظمتها وإجراءاتها الوطنية.

ـ التأكيد على أن التحالف ذو طبيعة دفاعية خالصة، ولا يستهدف أي دولة أو تحالف أو منظمة دولية، ويمارس جميع أنشطته في إطار الالتزام الكامل بالقانون الدولي، واحترام سيادة الدول، وحماية حرية الملاحة.

ـ دعوة الدول التي تشترك في أهداف التحالف ومبادئه إلى الانضمام إلى ميثاقه وفقا لأحكامه، بما يسهم في توسيع نطاق التعاون وتعزيز الأمن البحري الجماعي في مضيق باب المندب، والبحر الأحمر، وخليج عدن.

ـ المملكة العربية السعودية دولة مؤسسة وقائدة للتحالف، وهي المقر الرئيسي الدائم له.

ـ إنشاء القيادة المشتركة، ومركز القيادة والسيطرة، ومركز العمليات البحرية المشتركة، والأمانة العامة في المملكة العربية السعودية، بوصفها الأجهزة التنفيذية الرئيسة للتحالف.

ـ وتؤكد الدول المؤسسة أن إنشاء التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات يمثل خطوة إستراتيجية نحو تعزيز الأمن البحري في مضيق باب المندب، والبحر الأحمر، وخليج عدن، وترسيخ التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء، ودعم الاستقرار والازدهار، بما يسهم في التكامل مع الجهود الدولية لحماية السلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام القانون الدولي.

صدر في مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، بتاريخ 30 يوليو 2026.

باكستان: المحادثات بين الطرفين جارية بالفعل وخصوصاً بشأن مضيق هرمز

جهود ديبلوماسية لإعادة أميركا وإيران إلى طاولة المفاوضات

«سنتكوم»: نفّذنا ضربات استهدفت عشرات المواقع التابعة للحرس الثوري بما فيها مراكز قيادة ومنشآت الصواريخ ومسيّرات وقدرات بحرية

عواصم ـ وكالات: كثفت دول الوساطة اتصالاتها ومساعيها لخفض التصعيد ومنع اتساع رقعة الحرب، فيما جددت إيران اعتداءاتها على كل من الكويت والأردن مستهدفة المزيد من المنشآت المدنية والبنى التحتية، بعد محاولات الميليشيات الموالية لها الاعتداء على منشآت نفطية سعودية في الأيام الماضية.

وأكدت باكستان أنها تبذل جهدها لإعادة الولايات المتحدة وإيران إلى طاولة المفاوضات، بموجب مذكرة تفاهم «إسلام آباد» التي وقعها الطرفان في يونيو الماضي.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الباكستانية طاهر أندرابي لوسائل الإعلام في إسلام آباد: «نحن نبذل كل ما في وسعنا لإعادة جميع الأطراف إلى مذكرة التفاهم». وأضاف أن باكستان تشجع البلدين على «الالتزام الكامل بتعهداتهما بإجراء مباحثات فنية»، بموجب هذه المذكرة، مشيرا إلى أن «المفاوضات بين الطرفين جارية بالفعل، وخصوصا بشأن مضيق هرمز وبهدف خفض التصعيد»، معتبرا أن الديبلوماسية تظل السبيل الوحيد المجدي.

ميدانيا، أعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) أن قواتها أتمت بنجاح تنفيذ موجة مكثفة من الضربات الجوية ضد إيران ردا على محاولة الأخيرة استهداف القوات الأميركية المتمركزة في منطقة الشرق الأوسط.

وذكرت «سنتكوم» في منشور على حسابها الرسمي بمنصة «إكس» أن هذه الضربات استهدفت عشرات المواقع التابعة للحرس الثوري داخل إيران، بما في ذلك مراكز القيادة العسكرية، ومنشآت الصواريخ والطائرات المسيرة، ومواقع المراقبة والدفاع الساحلي، والقدرات البحرية. وأوضح البيان أن هذه الضربات «هدفت إلى الحد بشكل أكبر من التهديدات التي تشكلها إيران ووكلاؤها على القوات الأميركية، وحركة الملاحة التجارية، ودول الخليج المجاورة». ولفتت «سنتكوم» إلى أنه «ينتشر حاليا أكثر من 50 ألف جندي أميركي في منطقة الشرق الأوسط، وهم على أتم الاستعداد والجاهزية، ويتمتعون بأعلى درجات اليقظة والتركيز والقدرة القتالية الفتاكة». وكانت «سنتكوم» قد أعلنت في منشور سابق على «إكس» أن قواتها بدأت شن ضربات جوية قوية على إيران «كرد قوي على محاولات الهجمات الإيرانية التي وقعت أمس الأول واستهدفت القوات الأميركية في الأردن. وقد أفاد التلفزيون الإيراني الرسمي ووكالتا أنباء «تسنيم» و«مهر» بسماع دوي انفجارات في مناطق مختلفة من البلاد، منها: جزيرة قشم، وبندر عباس وكيش بمحافظة هرمزغان، ومدينة آبادان في محافظة خوزستان جنوبي إيران. وفي الأردن، صرح الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة الأردنية ـ الجيش العربي، بأن الدفاعات الجوية تعاملت فجر أمس، مع خمسة صواريخ قادمة من إيران استهدفت أراضي المملكة، حيث جرى رصدها واعتراضها وإسقاطها وفق الخطط الدفاعية المعدة لهذه الغاية. وأكد الناطق أن إجراءات الاعتراض نفذت بكفاءة واحترافية، ما أسفر عن إحباط محاولة استهداف أراضي المملكة، دون تسجيل أي إصابات بشرية.

وشدد على أن القوات المسلحة الأردنية تواصل أداء واجبها في حماية أجواء المملكة وصون أمنها وسيادتها، وتحافظ على أعلى درجات الجاهزية للتعامل بكل حزم مع أي تهديد يستهدف أمن الوطن وسلامة مواطنيه.

إلى ذلك، توالت الادانات لتجدد الاعتداءات الايرانية، حيث أعربت وزارة الخارجية السعودية عن إدانة المملكة بأشد العبارات استمرار العدوان الإيراني الغاشم على المملكة الأردنية الهاشمية، مجددة تضامنها مع الأردن وشعبه في كل ما يتخذه من إجراءات تجاه الاعتداءات الإيرانية المخالفة للقانون الدولي، ومبادئ حسن الجوار. وشددت المملكة على أهمية الوقف الفوري للهجمات الإيرانية السافرة على الأردن ودول المنطقة، مؤكدة أهمية اتخاذ خطوات جادة للحفاظ على أمن واستقرار دول المنطقة وشعوبها.

بدورها، أعربت وزارة الخارجية البحرينية عن إدانة مملكة البحرين واستنكارها الشديدين لتجدد الهجمات الإرهابية الإيرانية التي استهدفت المملكة الأردنية الهاشمية بصواريخ، في انتهاك صارخ لسيادتها، وتهديد مباشر لأمنها واستقرارها ولسلامة المدنيين، بما يتنافى مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم (2817)، ويقوض الجهود الرامية إلى خفض التصعيد. وأكدت «الخارجية البحرينية التضامن الكامل مع الأردن، وتأييدها التام لما يتخذه من إجراءات مشروعة للحفاظ على أمنه وسيادته وسلامة أراضيه».

وجددت وزارة الخارجية دعوة مملكة البحرين للمجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بمسؤولياته في اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة لإلزام إيران بالامتثال لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والوقف الفوري والكامل لهجماتها العدوانية، والكف عن دعم وتسليح الميليشيات والجماعات المسلحة التابعة لها ووكلائها في المنطقة، وضمان أمن وسلامة الملاحة البحرية في مضيق هرمز وسائر الممرات المائية الحيوية، بما يسهم في خفض التصعيد والتوتر، والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي.

وفي سياق متصل، أدانت الإمارات العربية المتحدة بأشد العبارات تجدد الهجمات العدوانية بطائرات مسيرة قادمة من الأراضي العراقية، التي حاولت استهداف منشآت بترولية في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية الشقيقة. وأكدت وزارة الخارجية، في بيان لها، أن هذه الهجمات العدوانية تمثل انتهاكا صارخا لسيادة المملكة العربية السعودية، وتهديدا لأمنها واستقرارها. وجددت الوزارة تضامن دولة الإمارات الكامل مع المملكة، ودعمها لكل ما من شأنه حفظ أمنها واستقرارها.

أنباء مصرية

هيئة ميناء دمياط تؤكد استمرار النشاط التشغيلي بالميناء بكفاءة كاملة بعد استهدافه بمسيّرة

القاهرة ـ ناهد أمام ووكالات:

أكدت هيئة ميناء دمياط استمرار النشاط التشغيلي بالميناء بكفاءة كاملة بعد السيطرة على الحريق الذي وقع في سفينتين، نتيجة استهدافهما بطائرة مسيرة، حيث تشهد مختلف المحطات والأرصفة انتظاما في حركة استقبال ومغادرة السفن، إلى جانب استمرار أعمال الشحن والتفريغ وتداول البضائع بمختلف أنواعها وفق المعدلات التشغيلية المقررة.

وقالت الهيئة في بيان إن الميناء يواصل «تقديم خدماته البحرية واللوجستية على مدار الساعة دون توقف، بما يلبي احتياجات الخطوط الملاحية والمتعاملين مع الميناء».

كما تشهد حركة التداول بالميناء انتظاما في جميع القطاعات، لضمان انسيابية الأعمال والحفاظ على معدلات التشغيل المستهدفة.

وقبل ذلك، أعلن مجلس الوزراء المصري أن الحريق الذي تعرضت له سفينتان في ميناء دمياط ناتج عن طائرة مسيرة.

وقال المجلس في بيان مقتضب على حسابه بموقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي إنه «بعد السيطرة على الحريق الذي تعرضت له سفينتان في ميناء دمياط يوم 29 يوليو 2026، وبإجراء الجهات المعنية التحقيقات الأولية حول الحادث، تبين أنه ناتج عن طائرة مسيرة».

وأضاف: «ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الواقعة، وتواصل الجهات المعنية استكمال التحقيقات للوقوف على ملابسات الحادث، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على مصالح مصر وأمنها القومي».

في غضون ذلك، أعربت وزارة الخارجية البحرينية عن إدانة مملكة البحرين واستنكارها الشديدين للهجوم بطائرة مسيرة الذي استهدف سفينتين في ميناء دمياط، وما أسفر عنه من اندلاع حريق فيهما، معتبرة ذلك انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتصعيدا خطيرا يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي وإمدادات الطاقة العالمية.

وأكدت تضامن البحرين الكامل مع مصر، وتأييدها التام لما تتخذه من إجراءات مشروعة للحفاظ على سيادتها وأمنها القومي وحماية منشآتها الحيوية، مجددة دعوة المملكة إلى الوقف الفوري والكامل لهذه الهجمات الآثمة، واحترام سيادة الدول وقواعد القانون الدولي، بما يسهم في الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، وسلامة المدنيين.